الضارب زيد اذ لم يحذف التنوين للاضافة لانه حذف للام
قبلها خلافًا للفرا فاجاز الضارب زيد وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها بعطف ما اضيف اليه الى الضمير على
ما اضيف اليه اسم الفاعل من المعرف باللام فحكم المصنف
بضعفه وقال س لجواز في التابع ما لا يجوز في المتبوع
فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل
وزيد على ان يكون زيد عطف بيان وظاهر كلامه
من غير ضعف قال الرضي ومذهب س قوي اذ يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان القبح فيه غير ظاهر بل يظهر بالتقدير
الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وقال المبرد لا
يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع يعني
معنى متبوعه وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما
يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى
ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ذي اللام
كقوله • الواهب المائة الهجان وعبدها • وتقديره وعبد المائة
فظاهر كلامه من غير ضعف قال واما اذا عطفت عليه
نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور
قوله وانما جاز الضارب الرجل بالاضافة مع عدم حصول
التخفيف حملا على المختار في الحسن الوجه وهو الجر
وبيان كونه مختارا انك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من
الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما
النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة
في الحسن الوجه وجعله بالرفع لقصد التخفيف نصبوا اولا
ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول

فقيل

فقيل الحسن الوجه لان الضمير المضاف اليه حذف واستتر
في الصفة ثم ابدل منه اللام ليكون الوجه معرفا كما كان فنصب
كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اذ لو اضافوا الى
المرفوع لكان اضافة الوصف الى الموصوف اذ الرافع من
الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فجعلوا
المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الصفة
الى موصوفها فتبين ان النصب ليس مقصودا بذاته وانما
اريد للجر ثم كما شبه الحسن الوجه مع ان حقه النصب
وجاز الضاربك وشبهه من الضاربي والضاربه من
كل ما وقع بعد المعرف باللام ضمير متصل قال اي في قول من قال
انه مضاف وهم الرماني والمبرد وجار الله فعندهم ان
الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور
بالاضافة وانما جازت الاضافة عندهم من دون تخفيف حملا
على ضاربك ولما التخفيف فيه حاصل لحذف التنوين
والجامع بينهما كونهما من باب واحد لا فرق بينهما الا
اللام وقال س ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو
والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتبار المضمر
بالظاهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا
النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون
ان يكون مجرورا بالاضافة ومنصوبا كما في قوله • الحافظوا
عورة العشيرة • بالنصب ولا يضاف موصوف الى صفته ولا
صفة الى موصوفها هذا عند البصريين قالوا لان الصفة
والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافة الشيء الى
نفسه قال الرضي ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)